



بيان أروشا (المعدل)

(بيان مجلس التعاون الجمركي حول الإدارة الرشيدة
والنزاهة في الجمارك)

إن مجلس التعاون الجمركي (1)

**نظراً إلى أن مصالح الجمارك في جميع أنحاء العالم تقوم
بعدد من وظائف ذات أهمية أساسية بالنيابة عن
حكوماتها، وتسهم في الأهداف الوطنية مثل
تحصيل الإيرادات، حماية المجتمع، تسهيل
التجارة وحماية الأمن الوطني؛**

هي أداة أساسية لإدارة فعالة لنظام
اقتصادي معين، وهي تضطلع في نفس الوقت بأدوار رئيسية لمكافحة التهريب وتسهيل حركة التجارة
المشروعة؛

وإقراراً منه بأن النزاهة تشكل قضية هامة جداً لكافة

الدول ولجميع مصالح الجمارك، وأن وجود ÷

الفساد من شأنه القضاء على الأداء الفعال لأي مجتمع وتقليل الحد من قدرة

الجمارك على إنجاز مهمتها ويمكن أن تتضمن

الآثار العكسية الناجمة من الفساد ما يلي:

● **بنقصاً في الأمن الوطني وحماية المجتمع؛**

● **تسرب الإيرادات والفساد؛**

● **تقلصاً في الاستثمار الخارجي؛**

● زيادة التكاليف التي يتحملها المجتمع في النهاية؛

● الإبقاء على الحواجز في سبيل التجارة الدولية والنمو الاقتصادي؛

● انخفاضاً في ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة؛

● انخفاضاً في مستوى الثقة والتعاون بين مصالح الجمارك والجهات الحكومية الأخرى؛

● هبوطاً في مستوى الالتزام الطوعي بأنظمة ولوائح الجمارك؛

● تدنياً في معنويات الموظفين و "روح العمل الجماعي"؛

● جهازاً جمركياً فاسداً من شأنه ما يلي:
- أنه لا ينتج إيرادات مستحقة للدولة بدقة،
- أنه لا يكون فعالاً في مكافحة التهريب،
- وأنه يتسبب في إعاقة نمو التجارة الدولية المشروعة وعرقلة التنمية الاقتصادية؛
● لا تستحق الجمارك التقدير أو الثقة من الجمهور إذا كان اعتاد موظفوها الإخلال بالنظام؛

وآخذاً في الاعتبار أنه لا يمكن مكافحة الفساد إلا كجزء من جهود وطني شامل؛

وإقراراً بأنه ينبغي أن يكون من أولويات جميع الحكومات ضمان خلو الجمارك من الفساد؛

يعلن بضرورة أن تعطي كافة الحكومات أولوية قصوى لضمان خلو الجمارك من الفساد ويفتضي ذلك التزاماً راسخاً بأعلى المستويات السياسية والإدارية للمحافظة على أعلى درجة النزاهة في جميع قطاعات الخدمة المدنية، وعلى وجه الخصوص في الجمارك؛

ويعلن بضرورة أن يأخذ يعالج برنامج وطني للنزاهة في الجمارك في اعتباره العوامل الرئيسية التالية:

1- القيادة والالتزام:

1. ينبغي أن يكون نظام الجمارك واضحاً ودقيقاً، وأن تكون رسوم الاستيراد معتدلة حيثما يمكن، وأن يكون عدد فئاتها محدوداً. كما ينبغي تقليص الأنظمة الإدارية للتجارة، وتقليل الاستثناءات في الأنظمة العامة إلى

أقل حد ممكن. تقع المسؤولية الأساسية لمنع الفساد على

عاتق رئيس الجمارك وفريق الإدارة التنفيذية.

يجب التأكيد على المحافظة على مستويات عالية

من النزاهة والالتزام بمكافحة الفساد على المدى

الطويل. ويجب أن يتبنى المدراء والمشرفون في

الجمارك دوراً ريادياً قوياً وأن يقبلوا مستوى لائقاً

من المسؤولية والمحاسبة بغية الحفاظ على أعلى

مستويات النزاهة في كافة جوانب العمل الجمركي.

وينبغي أن يبدي المدراء تركيزاً مطلقاً وواضحاً

على النزاهة، وأن يُنظر إليهم كأسوة تتوافق نصاً

وروحاً مع نظام مراقبة حسن السلوك.

2- الإطار التنظيمي:

2. ينبغي أن تكون الأنظمة، اللوائح، الخطوط

الإرشادية الإدارية والإجراءات الجمركية منسقة

ومبسطة إلى أقصى حد ممكن بحيث أن يمكن اتخاذ

الإجراءات الجمركية بدون عبء غير ضروري.

وتتضمن هذه العملية إقرار اتفاقيات معتمدة دولياً،
وغيرها من المواثيق والإجراءات المقبولة.
وينبغي مراجعة وإعادة صياغة الممارسات
الجمركية بغية القضاء على الروتين الرسمي لتقليل
الازدواجية التي لا لزوم لها. وينبغي أن تكون فئات
الرسوم معتدلة حيثما يمكن، مع تقليل الاستثناءات
في القواعد العادية. وينبغي أن تكون الأنظمة
والإجراءات متوافقة مع الاتفاقية الدولية لتبسيط
وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو
المعدلة).

بسيطة ومتكاملة وسهلة الاطلاع عليها، وأن تنضج إجراءً خاصاً بالاستئناف ضد قرارات
الجمارك، مع إمكانية اللجوء إلى جهة قضائية مستقلة في المرحلة النهائية. ويمكن أن تكون تلك الإجراءات
مبنية على أساس اتفاقية كيوتو، وأن تتم صياغتها بحيث أن يتم تقليص إمكانية الاجتهاد في الرأي بشكل
غير مناسب إلى أدنى درجة ممكنة.

3- الوضوح:

يحق لعملاء الجمارك التوقع بدرجة عالية من
اليقين وقابلية التكهن في تعاملاتهم مع الجمارك.
ينبغي الإعلان عن الأنظمة، اللوائح، الخطوط
الإرشادية الإدارية والإجراءات الجمركية، وأن
تكون سهلة الحصول عليها، وأن يتم تطبيقها
بشكق موحد ومتكامل. وينبغي أن يحدد بوضوح
الأساس الذي يمكن بناء عليه ممارسة صلاحيات
اجتهادية. وينبغي تأسيس آليات الاستئناف
والمراجعة الإدارية بغية تأمين آلية أمام العملاء
للطعن في قرارات الجمارك وطلب إعادة النظر
فيها. ينبغي وضع مواثيق خدمة العملاء أو معايير

الأداء التي يذكر فيها مستوى خدمة العملاء الذي
يمكن لهم توقعها من الجمارك.

4- الحاسب الآلي:

3. من شأن إدخال الحاسب الآلي في مهام الجمارك
أن يرفع مستوى الفاعلية فيها، ويقضي على الكثير
من فرص الفساد. ويمكن للحاسب الآلي أن يزيد
أيضا من مستوى المحاسبة وأن يترك خيوطاً
للتدقيق لمراقبتها ومراجعة القرارات الإدارية
لاحقاً، ولممارسة الرأي من قبل المسئول. وينبغي
تصميم النظم الآلية - حيثما يمكن - بطريقة تقلص
من فرص ممارسة الرأي من المسئول بشكل غير
مناسب، والاتصال وجهاً لوجه بين موظفي
الجمارك والعملاء، أو المناولة الفعلية أو نقل
المبالغ.

يشكل الحاسب الآلي (بما فيه نظام التبادل الإلكتروني للبيانات) أداة فعالة لمكافحة الفساد، لذا ينبغي إعطاء الأولوية لاستخدامه. لأجل تقليل فرص الممارسات السيئة، ينبغي أن يوظف مدراء الجمارك تدابير مثل الفصل الاستراتيجي بين المهام، وتدوير التعيينات، وتوزيع عشوائي لأعمال التفتيش بين موظفي الجمارك، وفي بعض الحالات تغيير مواقع الموظفين بصورة منتظمة.

5- الإصلاح والتحديث:

يحصل الفساد عادةً في الأوضاع التي تستخدم فيها
ممارسات مهجورة وغير فعالة، وحيث يجد العملاء
ما يحفزهم على السعي لتجاوز إجراءات بطيئة
وثقيلة من خلال عرض الرشاوى ودفع رسوم

التسهيل. لذا ينبغي للجمارك إصلاح أنظمتها
وإجراءاتها للقضاء على أي فوائد محتملة يمكن
الحصول عليها من خلال الالتفاف على المتطلبات
الرسمية. وينبغي أن تكون مبادرات الإصلاح
والتحديث شاملة في طبيعتها، وأن تركز على كافة
جوانب العمل والأداء الجمركي. تقدم اتفاقية كيوتو
المعدلة مرجعاً جيداً لمثل هذه المبادرات.

5. ينبغي أن يتولى المدراء المباثرون بمواقع العمل مسؤولية أساسية لتحديد جوانب الضعف في طرق العمل، وفي نزاهة مرعوسيتهم، ولاتخاذ خطوات لازمة لتصحيح جوانب الضعف تلك.

6- التدقيق والتحقق:

6. يمكن الاستعانة في منع ومراقبة الفساد في
الجمارك بتنفيذ مجموعة من آليات مناسبة للرصد
والمراقبة مثل برامج المرجعة الداخلية، وأنظمة
التدقيق الداخلي والخارجي، والتدقيق
والمحاكمة. وينبغي أن تقوم تلك الأنظمة على
توازن معقول بين الاستراتيجيات الإيجابية
للتشجيع على مستويات عالية من النزاهة وبين
استراتيجيات القمع المعدة لتحديد حالات حدوث
الفساد والنشاط الغير أخلاقي أو الغير مشروع.
وفي حالة تقديم مثل تلك المعلومات ينبغي التحقيق
فيها بطريقة فورية وشاملة، إلى جانب حماية
مصادرها. وإذا لزم إجراء تحقيقات واسعة النطاق
ومعقدة، أو بإدارات قد استشرى فيها الفساد

فينبغي الرجوع أيضاً إلى جهات مستقلة لمكافحة الفساد.

7- نظام مراقبة السلوك:

من العناصر الرئيسية لبرنامج فعال للنزاهة هو إعداد وإصدار وقبول نظام شامل لمراقبة السلوك يتضمن تفاصيل السلوك المتوقع من كافة موظفي الجمارك بشكل عملي وخالٍ من الغموض. وينبغي النص في النظام بوضوح على جزاءات على عدم الالتزام مدرجة بدقة لتتوافق مع فداحة المخالفة مدعومة بأحكام إدارية وقانونية ذات صلة.

ينبغي أن تغرس الإدارة في موظفيها الإخلاص والاعتزاز بعملهم، وروح التضامن، والرغبة في التعاون في تدابير كفيلة بتقليص فرص التعرض للفساد.

8- إدارة الموارد البشرية:

يلعب تنفيذ سياسات وإجراءات متقنة لإدارة الموارد البشرية دوراً رئيساً في مكافحة الفساد في الجمارك. وتتضمن ممارسات إدارة الموارد البشرية التي قد أثبتت جدواها في السيطرة على الفساد والقضاء عليه، ما يلي: ينبغي توزيع لائحة مراقبة السيرة والسلوك على موظفي الجمارك مع شرح ما تنطوي عليه من المفاهيم. وينبغي أن تتضمن اللائحة إجراءات تأديبية صارمة، وينبغي أن تتضمن عقوبة إمكانية الفصل.

- دفع ما يكفي من الرواتب وغيرها من المكافآت والظروف لضمان أن يتمكن موظفو الجمارك من المحافظة على مستوى لائقاً من المعيشة؛
- تعيين وإبقاء موظفين حافظوا أو من المتوقع أنهم سيحافظون على مستويات عالية من النزاهة؛
- التأكد من خلو إجراءات الاختيار والترقية من التحيز والمحسوبية، ومن كونها مبنية على مبدأ الاستحقاق؛
- التأكد من أن تؤخذ في الاعتبار في قرارات توزيع الموظفين وتدوير نوباتهم وتغيير مواقعهم ضرورة القضاء على فرص بقاء موظفي الجمارك في مناصب سريعة الفساد لفترات زمنية طويلة؛
- توفير تدريب وتطوير مهني كافيين لموظفي الجمارك بعد توظيفهم وخلال فترات عملهم الوظيفي لتعزيز وتقوية الشعور بالمحافظة على مستويات أخلاقية ومهنية عالية؛ و
- تطبيق أنظمة مناسبة لتقييم وإدارة الأداء والتي من شأنها تعزيز الممارسات الجيدة وتقوية المستويات العالية من النزاهة الشخصية والمهنية.

2- ينبغي أن يتلقى موظفو الجمارك تدريباً مهنيًا كافيًا طوال فترتهم الوظيفية، على أن يتضمن ذلك مواضيع متعلقة بالأخلاق والنزاهة أيضاً.

3- ينبغي أن تكون الرواتب المدفوعة لموظفي الجمارك كافية تمكنهم من العيش الكريم بمستوى مقبول، ويمكن أن تتضمن في بعض الحالات مزايا اجتماعية مثل الرعاية الصحية أو مرافق سكنية، و/أو الحوافز المالية (مثل الإكراميات، المكافآت وغيرها).

9- المعنويات والثقافة المؤسسية:

يغلب انتشار الفساد في المؤسسات التي تتدنى فيها المعنويات أو "روح العمل الجماعي" وحيث لا يشعر موظفو الجمارك باعتراز بسمعة إدارتهم. وغالباً ما يعمل موظفو الجمارك بنزاهة حيث تكون المعنويات عالية، وحيث تتصف إجراءات إدارة الموارد البشرية بالإنصاف، وحيث توجد فرص معقولة للتطوير الوظيفي والتقدم. وينبغي إشراك الموظفين بكافة مستوياتهم بشكل فعال في برنامج مكافحة الفساد، وأن يتم تشجيعهم على قبول مستوى مناسب من المسؤولية عن نزاهة الإدارة.

10- العلاقة مع القطاع الخاص:

12. ينبغي أن تعمل الجمارك على تعزيز علاقة مفتوحة شفافة ومنتجة مع المخلصين ومع قطاعات ذات صلة من المجتمع التجاري. ويفيد وجود لجان مختصة بالاتصال والارتباط في هذا الخصوص القطاع الخاص. وينبغي تشجيع مجموعات العملاء على قبول مستوى مناسب من

المسئولة والمحاسبة عن المشكلة، وتحديد وتنفيذ
الحلول العملية. ويمكن أن يفيد في هذا الخصوص
إبرام مذكرات التفاهم بين الجمارك ومجموعات
الصناعات. ويفيد كذلك وضع أنظمة مراقبة السلوك
للقطاع الخاص التي تتضمن بوضوح معايير
السلوك المهني. ويجب أن تكون الجزاءات المتعلقة
بالارتباط بالسلوك الفاسد كافية لردع مجموعات
العملاء عن دفع الرشاوى أو رسوم التسهيل بغية
الحصول على معاملة تفضيلية.

لذا فإننا نحن أعضاء مجلس التعاون الجمركي نوجه
نداء إلى مصالح الجمارك للقيام بتنفيذ خطط شاملة
ودائمة للنزاهة مبنية على أسس رئيسة واضحة
أعلاه، كما نوجه النداء إلى الحكومات والقطاع
الخاص وأعضاء المجتمع الدولي لمساندة الجمارك
في مكافحة الفساد.

صدر في أروشا بتنزانيا بتاريخ 7/ يوليو 1993م
(خلال دورتي المجلس 81 و 82)، وتم تعديله في
يونيو 2003م (خلال دورتي المجلس 101 و 102)